



## الامن الثقافي واثره على تعزيز السلم والامن الدوليين

أ. د سلوى احمد ميدان المفرجي

جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية

م. م نهى عبد الخالق احمد الدوري

جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية

## Cultural security and its impact on strengthening international peace and security

Prof. Dr.Salwa Ahmed Al-Mafraji

Kirkuk University College of Law and Political Science

Assist. Lecturer .Noha Abdel Khaleq Ahmed Al Douri

Kirkuk University College of Law and Political Science

### المستخلص

يعتبر موضوع الأمن الثقافي من أهم الموضوعات الحيوية التي يطرحها الواقع الدولي المعاصر في ظل موجة الامتزاج الثقافي بين الشعوب بفعل العولمة والتطور التكنولوجي، اذ يعد الامن الثقافي من اهم جوانب الامن القومي للدول كونه هو من يحافظ على ذاتيتها وهويتها في مواجهة محاولات الاحتواء والغزو الفكري، اذ لولاه لما تمايزت الثقافات ولا تباينت المجتمعات، وهو امتداد للأمن القومي والاقتصادي والسياسي والعسكريال قائم على احترام وتقدير الخصوصيات الثقافية بين الأمم، اذ يبقى أمن الدول من القضايا المهمة التي اختلفت اساليب تحقيقها ما بين حروب ونزاعات وما بين تعاون وتوافق وشراكة...الخ، سيما في ظل ما يواجهه من تحديات ومتغيرات جديدة بدأ من العولمة، الهجرة والنزوح، النزاعات الاثنية، زيادة على ما تركه التطور الهائل في وسائل و تكنولوجيات الاتصال من اختراق لسيادة الدول حيث بات من الصعب الحفاظ على مقومات هويتها وإنتاجها وممتلكاتها الثقافية، والتي تمثل ضرورة استراتيجية ملحة لضمان بقائها مستقلة، قوية ومتحدة، الامر الذي انعكس سلبا على السلم والامن الدوليين. **الكلمات المفتاحية:** الامن، السلم، الامن

## ABSTRACT

The issue of cultural security is considered one of the most vital issues raised by the contemporary international reality in light of the wave of cultural mixing between peoples due to globalization and technological development. Without it, cultures would not have differentiated and societies would not have differed, and it is an extension of national, economic, political and military security based on respect and appreciation of cultural specificities among nations, as the security of states remains one of the important issues whose methods of achieving differed between wars and conflicts and between cooperation, consensus and partnership ... etc., especially In light of the challenges it faces and new variables, starting with globalization, migration and displacement, ethnic conflicts, in addition to the massive development in the means and technologies of communication left by penetrating the sovereignty of countries, where it has become difficult to preserve the components of their identity, production and cultural property, which represents an urgent strategic necessity. To ensure that it remains independent, strong and united, which has negatively affected international peace and security.

**Keywords:** security, peace, security

### المقدمة

ان الثقافة اليوم قضية حيوية تبنى عليها السياسات والاختيارات الاستراتيجية للدول والتكتلات الإقليمية والدولية، وازداد وعي المجتمع الدولي بحقيقة أن الثقافات لها دور هام في تحقيق وتشجيع السلام العالمي والتعايش بين الشعوب والأمم، وفي الوقت نفسه يمكن استغلالها وتوظيفها لتأجيج الصراعات ونشر التعصب والعنف والعنصرية والتطرف الديني داخل المجتمعات وفيما بينها، لذلك فإن التعايش بين الثقافات أصبح ضرورياً لاستتباب الاستقرار والسلم في العالم، وعديد من الوقائع التي شهدتها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، تؤكد أن مطلب حوار الثقافات ليس ترفاً فكرياً زائداً، بل هو حاجة ضرورية لبناء عالم أقل عنفاً وأكثر إنسانية وعدلاً لهذا

فإن التحدي الأهم يتمثل في فهم الاختلافات وتعلم كيفية تدبيرها وإرساء تواصل حي بين الثقافات ولا يتحقق ذلك الا بأعمال الامن الثقافي.

اولا: اهمية الموضوع: اذ تتمثل اهمية الامن الثقافي في ان يشعر الفرد والجماعة بالاطمئنان إلى هويتهم الثقافية والحفاظ عليها من المحو والتشويه والتدمير الامر الذي استوجب من الفرد ذاته ومن الدول والمجتمع الدولي التدخل للحفاظ على هذا التراث الثقافي المادي وغير المادي.

ثانيا: اشكالية الموضوع: وتتمثل اشكالية الدراسة في مدى امكانية الحفاظ على هذا التراث العالمي الذي يهم الإنسانية جمعاء في ظل الغزو الثقافي بفعل عوامل التكنولوجيا والتهجير والنزوح والنزاعات الدولية وغير الدولية وذات الطابع المدول الامر الذي يطرح التساؤل الاتي:

- ١- ماهي اهم المهددات الداخلية والخارجية الماسة بالأمن الثقافي بمختلف ابعاده؟
- ٢- ماهي اسس وابعاد الحماية المتوفرة لضمان هذا الامن على كافة الاصعدة سيما الدولية منها؟

- ٣- وماهي اثر تحديات العولمة على الامن الثقافي في وقتنا الراهن.
- ٤- ما هو الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية والاعلامية والسياسية في الحفاظ على الهوية الثقافية.

ثالثا: اسباب اختيار الموضوع: ومن اهم اسباب اختيار هذا الموضوع هو التدمير الذي حل بأغلب دول المنطقة كالذي اقام به الكيان الارهابي داعش من محو لمختلف الثقافات سيما المادية منها كالمعالم الثقافية في مدينة الموصل في العراق.

رابعا: هدف الموضوع: اما الهدف من هذه الدراسة فهي بيان العمل على معرفة مختلف الاسباب والدوافع والوسائل الرامية إلى محو الهوية الثقافية المتمثلة بمحاربة التعليم وتغيير مساره لخلق جيل منزوع الثقافة المحلية ومنجذب لما تنقله وسائل التواصل الاجتماعي من ثقافات لا تتواءم مع الطابع الدولية وكذا الامر بالنسبة لسياسات التجنيس والادماج من خلال الاستعمار فضلا عن التهجير.

خامسا: منهجية الموضوع: في حين جاءت المنهجية تحمل استقراراً وتحليلاً للوثائق والقواعد القانونية الدولية ذات العلاقة والصلة للوصول إلى ما نصبوا اليه. سادسا: هيكلية البحث: واتساقاً مع ما كل تقدم سنقسم الدراسة إلى مطلبين تسبقهما مقدمة تتضمن تقسيمات عدة في حين يحمل المطلب الاول عنوان معطيات اساسية في الامن الثقافي ومعوقات تحقيقه، اما المطلب الثاني سيركز على الاليات اللازمة لتعزيز وتحقيق الامن الثقافي والحفاظ عليه بمختلف الوسائل الدولية والمحلية ذات الصلة بالموضوع وانهيينا البحث بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات.

### المطلب الاول

#### معطيات أساسية في الامن الثقافي ومعوقات تحقيقه

بات الامن الثقافي ضرورة لحماية الهوية الثقافية والتراث الحضاري، والقيم والعادات والتقاليد التي تمثل اهم دعائم المجتمع، كما ان الامن الثقافي دعامة اساسية في تحقيق الامن القومي في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، عليه سنتولى في هذا المطلب توضيح وتحليل مفهوم الامن الثقافي وأهميته ومقوماته، كالاتي:

### الفرع الاول

#### مفهوم الامن الثقافي

يتضمن مصطلح الامن الثقافي كلمتين مختلفتين هما الامن والثقافة اذ يشير كل منهما الى معنى خاص به، حيث يشير مصطلح الامن لغة الى "سكون القلب وهدوءه، وهو الثقة والطمأنينة، وإن الامان والامانة بمعنى قد أمنتُ فأنا أَمِن، وأمنتُ غيري من الأَمْن والأمان، والامن ضد الخوف، والامانة ضد الخيانة، والمأمن موضع الامن، والأمن المستجير ليأمن على نفسه، وأمنته عليه بالكسر وأتمنته عليه فهو امين، وأمن البلد اطمأن به اهله فهو أمن وأمين، وأمنت بالله إيماناً اسلمت له، وأمنت الأسير أي اعطيته الأمان"<sup>١</sup>، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم ليدل على المعان السابقة في آيات كثيرة منها

<sup>١</sup> ابن منظور، محمد بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٠٥، ص١٠٧

قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾<sup>١</sup>، وقوله تعالى ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾<sup>٢</sup>. اما اصطلاحا فيعني "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لحكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات) داخل الدولة"<sup>٣</sup>، ويعرف الامن بأنه "مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها أو امكانياتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الداخلية او الخارجية"<sup>٤</sup>، وهو "مطلق حالة الاطمئنان التي يشعر بها افراد المجتمع والنااتجة عن اسهام التنمية المستدامة في تفعيل جميع الاستراتيجيات والامكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى لحماية دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه وتؤكد الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الايجابية في المجتمع"<sup>٥</sup>، ويعني "الأمن من الأخطار المزمنة مثل الجوع والأمراض والقمع والحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية"<sup>٦</sup>. وتجدر الاشارة الى انه قبل نهاية الحرب الباردة، كان المفهوم التقليدي للأمن يتمحور بصورة رئيسة على رد الفعل العسكري لأية مصادر للتهديد أو الخطر، وقد كانت معضلة الأمن في مجملها عبارة عن قوة عسكرية تهدف إلى مقاومة أية قوة عسكرية تعرض الأمن الوطني للخطر، مما جعل الدولة تسعى إلى بناء قوة عسكرية لمنع اعتداء الدول الأخرى وقمع المعارضة، إلا أن العديد من التطورات السياسية

<sup>١</sup> سورة البقرة الآية ١٢٦.

<sup>٢</sup> سورة قريش الآية ٤.

<sup>٣</sup> Richard A. Matthew, Jon Barnett, Bryan McDonald, and Karen L. O'Brien Global Environmental Change and Human Security, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2010, p5.

<sup>٤</sup> امين هويدي، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص 72.

<sup>٥</sup> مختار حسني شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة اهل البيت، ٢٠١٢، ص.

<sup>٦</sup> Miller, Benjamin "The Concept of Security: Should it be Redefined?" Journal of Strategic Studies, Vol.24, Issue2, June, 2001, P13.

والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأبعادها المختلفة، دفعت هذا المفهوم للخروج من المفهوم الضيق للأمن إلى المفهوم الواسع بهدف خفض مستوى المخاطر الأمنية لتشمل حل الصراعات سلمياً، والتنمية الاقتصادية، والتعاون في المجالات المتعددة، والتكامل الإقليمي، وإحلال الديمقراطية.

في حين يشير مصطلح الثقافة لغةً الى "ثقف الشيء وثقافة أي حذقه ورجلٌ ثقف أي صار حاذقاً فطناً، أي سريع التعلم، والثقافة من النساء الفطنة والذكاء، والثقافة هي التمكن من العلوم والآداب والفنون، وثقف الشيء أي أقام المعوج منه وسواه، وثُقِفَ الإنسان أي أدبه علمه وهذبه، والثقافة هي العلوم والمعارف والفنون التي يطلب العلم بها والحذقُ فيها"<sup>١</sup>.

اما اصطلاحاً فهي تعني "مجموع جوانب الفضاء التواصلية البشرية أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وحريره بالإضافة إلى أنماط العلاقات التي يقيمونها في ما بينهم فيدخل في هذا التحديد كل ما يمس الجوانب العقائدية والمعرفية والسلوكية دون تمييز أو حصر"<sup>٢</sup>، وهي كذلك "جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"<sup>٣</sup>، وتعرف بانها "الكل المركب الذي يتألف من المعرفة والدين والفن والادب والاخلاق والقانون والتقاليد وكل القدرات والعادات الاخرى التي يتحصلها الشخص كفرد في المجمع"<sup>٤</sup>، او هي "القيم والعادات والتقاليد التي تشكل وتحدد وتكون

<sup>١</sup> ابن فارس، ابة الحسين احمد بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، ٢، دار الجيل، لبنان، ١٩٩٩، ص ٣٨٢، وابن منظور، مرجع سابق، ص ١٩٠.

<sup>٢</sup> وهيب بوسعدية، حمود صبرينة، الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد ١١، ٢٠١٧، ص ٣٧٩.

<sup>٣</sup> طالب العلي، سلسلة التربية المدنية<sup>٨</sup> - الهوية، ط١، بيت المواطن للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ٢٠١٦، ص ٤٢.

<sup>٤</sup> تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة د.احمد ابو زيد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١.

سلوك وتصرفات الافراد في الحياة بشكل عام، وتصنع أنماط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص".<sup>1</sup>

عليه يمكن تعريف الثقافة بانها أنماط السلوك سواء كانت إيجابية أو سلبية، وهي التوقعات المشتركة والمكتسبة والتفاعلات الشخصية بين الأفراد في أي تنظيم بشري حول ما يتلقونه وما يتوقع أن يقوموا به، ولأنها تعبر عن كافة الأمور التي يفكر بها الأفراد، وعن الكيفية التي يجب أن يتصرفوا بها في هذه الأمور.

بينما يشير مصطلح الامن الثقافي الى "الحفاظ على المكونات الثقافية الاصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة او الاجنبية المشبوهة وهو بهذا المعنى حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج وهو حماية المؤسسات والادوات الثقافية من الانحراف والارتفاع بها عن العجز والقصور، وتعزيز التوجهات السليمة وانتقاد التوجهات الشاذة والمتطرفة"<sup>2</sup>، وهو ايضا "المحافظة أو حماية التراث والقيم الفكرية والنمط العام المرتبط بالعادات والتقاليد الإيجابية، وتصحيح ومراجعة قيم المجتمع التي تلعب دوراً مؤثراً في تناول وتقييم الآخر وفكره وسلوكه، وحماية المعتقدات والأفكار المعتدلة والمتسامحة من الفساد أو حتى الانقراض والعمل على تأصيلها"<sup>3</sup>، وفي سياق اعتباره حقا عرف بانه " شعور الفرد بحقانية مكتسباته الفكرية والمعرفية والسعي في نشرها وانها الحق الذي سعى في تحصيله سلباً كان ان ايجاباً بما توفره له من بيئة حاضنة لتلك الافكار وما يترتب عليها"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د. محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم – المشكلة والحل، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مصر، 2016، ص 59.

<sup>2</sup> محمود محمود النجيري، الامن الثقافي العربي التحديات وافاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1991، ص 15.

<sup>3</sup> سالم سالمين النعيمي، الأمن الثقافي وتحدياته المعاصرة، مقال منشور على الموقع الالكتروني <https://uae71.com/posts/5090>، تاريخ الزيارة 2022/1/11.

<sup>4</sup> د. محمد عبد الحمزة خميس الديني، العلاقة التبادلية بين بناء الفرد معرفياً وتحقيق الامن الثقافي- قراءة معرفية في تراث اهل البيت(ع)، بحث منشور في مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 57، 2020، ص 314.

وبالتالي يمكن تعريف الأمن الثقافي بأنه حالة انتقاء الممارسات والسياسات والتفاعلات التي تقف عائقاً أمام تلبية الاحتياجات الثقافية على نحو كاف، وأمام تنمية وتعزيز الوعي الثقافي للجماعات الثقافية وسلامتهم الثقافية.

## الفرع الثاني

### صور الثقافة

تضم الثقافة تصنيفات عدة منها:

أولاً: الثقافة المادية (التراثية) والثقافة غير المادية: وهي نتاج العمل الإنساني في أي مجتمع من مباني ومنشآت وكل الأشياء الملموسة التي يستخدمها الفرد، وبناء على ذلك فهي تشمل الحرف والصناعات الشعبية مثل (الفخار، الحصير)، وتشمل أيضاً أدوات العمل الزراعي والصناعي والصيد، كما تشمل الأدوات والمعدات المنزلية، بالإضافة إلى ذلك تشمل أيضاً العمارة الشعبية والأزياء وطرق وأساليب التعامل مع تلك الأشياء، والمباني ودور العبادة والمنحوتات والتماثيل... الخ<sup>1</sup>.

أما الثقافة غير المادية فهي القيم والأفكار والاتجاهات والمعتقدات التي يؤمن بها الناس وتضم اللغة ولهجاتها المنبثقة منها، والمعتقدات والمعارف الشعبية (الزار، الذكر، الطب الشعبي)، بالإضافة إلى القيم المعايير، العادات والتقاليد، الأعراف، والقوانين، وتشمل أيضاً الأدب الشعبي (القصة، الحكوة الأساطير، الخرافات، الملاحم والشعر)، كما تضم أيضاً الفنون الشعبية (الغناء، الرقص)<sup>2</sup>.

ونجد أن الثقافة بشقيها المادي واللامادي توجد في المجتمع متفاعلة ومتداخلة مع بعضها البعض وكل العناصر فيها تستند على الفكر والروح الخاصة بالمجتمع ولهذا نجد المظاهر المادية قابلة للتغيير بخلاف اللامادية التي تتسم بالبقاء.

<sup>1</sup> عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 28.

<sup>2</sup> صلاح عمر الصادق، دراسات سودانية في الآثار والفلكلور والتاريخ، دار عزة، الخرطوم، 2006، ص 267.



ثانيا: الثقافة الرسمية والثقافة الشعبية<sup>1</sup>:

تُقسم ثقافة مجتمع من المجتمعات البشرية إلى قسمين رئيسين يطلق على القسم الأول الثقافة الرسمية، وقد يشير إليه البعض بمصطلح "الثقافة العليا" أو "الثقافة الكبرى"، ويطلق على الثاني الثقافة الشعبية أو ما تسمى "بالثقافة الصغرى" أو "الثقافة الدنيا". تنتقل الثقافة الرسمية من جيل إلى جيل من خلال المؤسسات والأجهزة الرسمية أو شبه الرسمية مثل جهاز التربية والتعليم، والجامعات والمعاهد، والمؤسسات الدينية الرسمية، والقوانين الرسمية، والأدب، والفن العالي المعترف به رسمياً، وغير ذلك من المعارف والرموز الثقافية التي ترعاها وتحافظ عليها وتضمن استمرارها المؤسسات الرسمية في الدولة أو المجتمع كالمحاكم والوزارات والدوائر الحكومية أو المرخصة أو الموافق عليها أو المعترف بها من قبل هذه الدوائر الرسمية.

أما الثقافة الشعبية أو أساليب الحياة الشعبية فهي النتاج العفوي الجماعي المعبر عن شعور وعواطف وحاجات وضمير أبناء الشعب بشكل عام، وليس النخبة أو المجموعة الخاصة، وتنتقل من جيل إلى جيل، كما تنتشر بين الناس من جماعة إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى، بشكل عفوي، مشافهة أو عن طريق التقليد والمحاكاة والملاحظة.

ثالثا: بحسب مصادر التكوين الثقافي تصنف الى:

- ١- المكونات الثقافية التراثية: فالثقافة الاصلية لا تتنكر لتراثها بل تحافظ على قيم هذا الماضي وتعاود احياءه والاستفادة منه والتمسك بجوهره، كالآدب الكلاسيكي في عصر النهضة.
- ٢- المكونات الثقافية التي تنتمي الى الفكر العلمي الحديث وتعبّر في مجملها عن المنتجات الحضارية في معركة البناء والصراع ضد الاحتواء الفكري والاستلاب الثقافي.
- ٣- المكونات الثقافية الوافدة مع التجارة والاحتكاك وحركة الترجمة وانتشار المؤسسات والمنظمات المعنية بالحضارات المختلفة.

<sup>1</sup> شريف كناعنة، دراسات في الثقافة والتراث والهوية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية رام الله - فلسطين، 2011، ص 46-47.

٤- المكونات الثقافية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ووسائلها التواصلية<sup>١</sup>.  
عليه يمكن القول بأن الثقافة تتخذ أشكالاً متنوّعة عبر المكان والزمان ويتجلى هذا التنوّع في أصالة وتعدد الهويات المميّزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الأنسانية والتنوّع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوّع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى، فإن التنوّع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

### الفرع الثالث

#### عناصر الامن الثقافي

أن الامن الثقافي يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها ، وأي خلل في أحدها يؤدي إلى خلل في باقي مكوناته، ومن أبرز هذه المكونات:

١- اللغة: تعد اللغة المكون الأول والرئيس في الهوية الثقافية، فهي حياة الأمة وهي بدايتها ونهايتها، لأن اللغة في أي مجتمع ليست مجرد كلمات وألفاظ للتفاهم بين أفراد المجتمع، ولكنها وعاء يحوي مكونات عقلية ووجدانية ومعتقدات وخصوصيات هذا المجتمع، وبالتالي فإن الحفاظ على اللغة يعني ضمان بقاء واستمرارية أي مجتمع، فاللغة جزء لا يتجزأ من ماهية الفرد وهويته، كما أنها تتغلغل في الكيان الاجتماعي والحضاري لأي مجتمع بشري، وتنفذ إلى جميع نواحي الحياة فيه؛ لأنها من أهم مقومات وحدة الشعوب<sup>٢</sup>، وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) على لسان مديرها إلى أهمية الحفاظ على اللغات الخاصة بالمجتمعات حيث قال "إن اللغات هي من المقومات الجوهرية لهوية الأفراد والجماعات، وعنصر أساسي في تعايشهم السلمي، كما أنها عامل استراتيجي للتقدم نحو التنمية المستدامة..."<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> محمد محمود النجيري، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

<sup>٢</sup> سعيد إسماعيل علي، ثقافة البعد الواحد، عالم الكتب، القاهرة، 2003 ، ص 16 .

<sup>٣</sup> كويشيرو ما تسورا، رسالة بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للغات 2008 ، متاح على موقع اليونيسكو التالي <http://www.un.org/arabic/events/iy>.

٢- الدين: يعتبر الدين من مقومات الهوية الثقافية خاصة للشعوب التي تدين بدين واحد مثل الاسلام، فهو له دور في الحفاظ على التركيبية الاجتماعية من خلال ما يرشد إليه الدين إلا أن الدين الواحد لا يعد في الكثير من الدول مقوم أساسي فيها فقد تتعدد في الدولة الواحدة كثير من الأديان كالهند مثلاً، وهو أهم مقوم من مقومات أيّ ثقافة لأنه رابطة اجتماعية تصل الناس بعضهم البعض، وتؤلف قلوبهم وتنظم سلوكهم، فالدين هو تنزيل الهي ومعطى سماوي يحتم على الجماعات أن تؤمن به وتخضع لمبادئه، وعليه فأيّ ثقافة لا تقوم على اعتقاد ديني راسخ مآلها الزوال والاندثار، وهناك شواهد في التاريخ وسجلاته تكشف أن هناك حضارات وثقافات ماتت واندثرت نتيجة لموت واندثار الاعتقاد الديني مثل: الحضارة العيلامية والحضارة الاشورية والحضارة البابلية والحضارة الفارسية ومصر القديمة وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على الأهمية التي يكتسبها الدين في حياة أيّ ثقافة من الثقافات<sup>١</sup>.

٣- التاريخ: فالتاريخ المشترك عنصر مهم من عناصر المحافظة علي الهوية الثقافية، وعلى ذلك يكون طمس تاريخ الأمة أو تشويهه أو الالتفاف عليه هو أحد الوسائل الناجحة لإخفاء هويتها أو تهميشها<sup>٢</sup>، ولا يمكن لأية أمة أن تشعر بوجودها بين الأمم إلا عن طريق تاريخها؛ الذي يمثل أحد قسّمات هويتها، فالتاريخ هو السجل الثابت لماضي الأمة وديوان مفاخرها وذكرياتها، وهو آمالها وأمانيها، بل هو الذي يميز الجماعات البشرية بعضها عن بعض، فكل الذين يشتركون في ماض واحد يعتزّون

<sup>١</sup> أمراج عطية السحاتي، الإعلام ودوره في الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل العولمة، بدون دار نشر، ٢٠١٩، ص ١٠.

<sup>٢</sup> بلغيث سلطان دور الفضائيات العربية في تحقيق عالمية الثقافة العربية، شؤون عربية، العدد 131، 2007، ص 77.

<sup>٣</sup> د. فوزي محمد الهادي شحاتة، مشكلات الشباب... أزمة هوية ثقافية، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ١٠٦.

ويفخرون بمآثره يكونون أبناء أمة واحدة، فالتاريخ المشترك عنصر مهم من عناصر المحافظة على الهوية الثقافية<sup>١</sup>.

٤- العادات و التقاليد و القيم: تتمثل العادات بالأفعال المتكررة التي يمارسها الأفراد المختلفون في المجتمع المحلي، أي أنها المعتقدات النموذجية التي يعتادها الناس والاتجاهات والتصرفات التي تمارس داخل المجتمع المحلي، اما التقاليد فهي عبارة عن التجارب التي مرت بالجماعة في الماضي ويتناقلها السلف عن الخلف أو هي انتقال العادة أو العرف من جيل إلي جيل عن الطريق الاجتماعي، مما يساعد علي قوة التقاليد الإطار المحدد الذي تعيش فيه العائلة في القرية وأفرادها، وضيق المدى الذي تذهب إليه علاقاتها وانتهاك التقاليد يعد تهديداً للمجتمع ولاسيما عند المجتمعات غير المتحررة، وقد تخضع التقاليد للتغيير، لكن ببطء شديد للغاية وفي المجتمع الصغير كمجتمع القرى تكون التقاليد أكثر تأصلاً ورسوخاً بسبب توارثها وانتشارها بصورة عريضة<sup>٢</sup>، في حين تعتبر القيم حقيقة سيكولوجية غير قابلة لأي وسيلة من وسائل القياس مما توصل إليه العلماء وتكمن حقيقتها في العقل البشري، وتعتبر القيم اعتقاداً من نسج الخبرة الإنسانية، وهي جزء لا يتجزأ من كيان هذه الخبرة وما يعتقده الفرد صواباً وذا قيمة يتوقف إلي حد كبير علي المعايير التي يضعها المجتمع الذي يعيش فيه وإن الإنسان مقيداً بأوضاع المجتمع وأوامره ونواهيه ومعاييرها فهو لا يبتكر لنفسه قيماً وأخلاقيات إنما يستمدّها من المجتمع والبيئة، ويتأثر كثير من الناس بالقيم التي نشأوا عليها تأثيراً كبيراً لدرجة تجعلهم لا يرون قيماً أخرى تخالفها<sup>٣</sup>.

غير انه وبالرغم من التمسك بهذه المقومات والمحاولة الحفاظ عليها للحفاظ على الامن الثقافي، الا اننا نجد انه يتعرض للعديد من محاولات الاختراق وطمس المعالم الثقافية

<sup>١</sup> حمدي حسن عبد الحميد المحروقي، دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 7، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص168.

<sup>٢</sup> علية أحمد عابدين، دراسة في سيكولوجية الملابس، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص ١٢٩-١٣٢.

<sup>٣</sup> حسن مكي محمد أحمد، الواقع الثقافي في السودان، مجلة دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ببت، ص10.

وتشويه الهوية الثقافية بأساليب ووسائل عدة ابرزها العولمة والتكنولوجيا التواصلية والتعليم والهجرة والنزاعات المسلحة... الخ.

## المطلب الثاني

### مهددات الامن الثقافي واليات تعزيزه وحمايته

تزداد الأخطار التي تهدد الأمن الثقافي بصورة متسارعة ومضطردة الامر الذي يتطلب الحرص على تجديد آليات الحفاظ على الأمن الثقافي ووسائل الدفاع عنه وتطويرها باستمرار، تماماً مثل الحرص على تطوير وسائل الدفاع عن التراب الوطني بتطور أشكال الأخطار التي تهدده، ولأهمية ذلك سنتولى بيان اهم العوامل التي تهدد الامن الثقافي للدول، وماهية الاليات اللازمة لتعزيز الامن الثقافي وما هو موقف القانون الدولي من اقراره وحمايته، كالآتي:

## الفرع الاول

### المهددات الداخلية للأمن الثقافي

تزداد وتتنوع الأخطار التي تهدد الأمن الثقافي بصورة متسارعة ومضطردة بدءاً من الخطر الداخلي المتمثل بـ:

١- التفكك الأسري: يؤدي إلى زيادة التوترات والمشكلات بين أعضاء الأسرة وتحل قيم الفردية والأنانية محل قيم التعاون والتواد والمحبة ويفقد أفراد الأسرة الشعور بالأمن والاستقرار داخل المجتمع، ومن ثم فإن الأسرة التي تعاني من التفكك والصدع بين أفرادها تمثل تهديداً واضحاً لثقافة الأبناء، ولا تتمكن من تحقيق أمن ثقافي لهم في ظل التيارات الثقافية الوافدة من جميع أنحاء العالم، والتي تعمل على تلبية رغبات أفرادها، فترشدتهم إلى السلوك المنحرف والعادات والتقاليد الغريبة التي لا تتفق مع القيم الموجودة في المجتمع، وتعمل على هدم الذاتية الثقافية، وإقامة ذاتية خاصة بكل فرد من أفراد الأسر المفككة، قائمة على التخريب والتدمير ونشر الجريمة والرذيلة بين الناس، وكل هذا يعرقل مسيرة التطور والتنمية في المجتمع، إذ إن حماية الأسرة من التفكك حماية لأمن وثقافة المجتمع من مشكلات عديدة، فلا بد من الاهتمام

بالتوعية الأسرية من خلال مؤسسات المجتمع المدني لى تساعد الأسر على مواجهة متطلبات الحياة<sup>١</sup>.

٢- -المشكلة السكانية: يُعد العامل السكاني من أهم وأخطر العوامل المجتمعية المؤثرة في أمن المجتمع، حيث يرتبط النمو السكاني بزيادة الإعالة وعجز الدولة عن القيام بمتطلبات أفراد المجتمع لمسايرة التغيرات العالمية المعاصرة، كذلك لها أثر سلبي على التعليم والنظام التعليمي فالزيادة السكانية تعرقل اليوم الدراسي وتجعله على فترات، فضلاً عن تكسد الفصول بالأعداد الضخمة من التلاميذ ونقص الاستيعاب وكثرة التسرب من التعليم، فأدى ذلك إلى انتشار بعض أشكال العنف والتطرف الإرهاب بين الشباب، وتراجع مكانة الثقافة وأهمية التثقيف، ليقعون فريسة لأى أفكار هدامة ومعتقدات فاسدة تخالف طبيعة وقيم المجتمع مما يؤثر ذلك على تحقيق الأمن الثقافي لدى الكثير من الشباب<sup>٢</sup>.

٣- البطالة: والبطالة مشكلة من أخطر المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري في الوقت الحاضر، حيث نتجت هذه المشكلة من الأعداد المتزايدة من (خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتوسطة وفوق المتوسطة) والتي لم تجد أمامها فرصة العمل الكافية في وظائف الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتؤثر على المجتمع وامنه من خلال اتجاه الشباب العاطل عن العمل إلى قضاء أوقات فراغهم في متابعة أجهزة البث المباشر أو مقاهي الإنترنت وغيرها من مظاهر الغزو الثقافي الموجه إليهم، فيجعل الكثير منهم يتعامل مع ثقافات وأساليب متعددة تتنافى مع طبيعتهم وهويتهم، مما ينعكس أثرها على الأمن الثقافي لديهم.

٤- الأمية: لم تعد الأمية قضية تربية فحسب وإنما أصبحت قضية مجتمعية ترتبط بكافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فهي معوق

<sup>١</sup> - أبعاد الأمن الثقافي لدى الشباب، مقال متاح على الموقع الإلكتروني، [http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id\\_article=38](http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38)، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١/١٩.

<sup>٢</sup> - ST/ESA/SER.A/226 ، تقرير الامم المتحدة حول السكان والتعليم والتنمية، نيويورك، 2003، ص٧.

للتقدم المجتمعي، حيث تقف حائلاً بين المجتمع ومسايرة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة، فالأمية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات، وتمثل عقبة في نهضتها ورخائها، وفي إجهاض كل عمليات التطوير والتنمية الشاملة، تتمثل الأمية الثقافية في غياب الرؤية الشاملة للكون والحياة، وغياب المعرفة بأحوال المجتمع وتاريخه وقضياه الأساسية، وغياب القدرة على التحليل والنقد، وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، فالأمية الثقافية هي التي تنتج من التطور الحضاري والتكنولوجي، وتعد العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعرض الثقافات المحلية إلى أخطار الغزو الثقافي فيؤدي ذلك إلى العزلة الثقافية لدى أبناء المجتمع، فالشخص الأمي يسهل عليه تقبل ما يُفرض عليه من أساليب وثقافات وعادات غريبة دون وعي وإدراك لها في ضوء ثورة التكنولوجيا والاتصالات في العالم<sup>1</sup>.

٥- مخاطر الدولة: والذي يشمل الصراع الداخلي في الدولة على السلطة أو خطر الدولة على مواطنيها أو التنافس بين النخبة على السلطة أو الصراع الطبقي أو العرقي أو الصراع بين الأقليات والذي يأخذ صورة حرب العصابات أو الجماعات الإرهابية أو المنظمات الإرهابية التي تجد في دول الجوار ملجأ لها أو تنتقل عبر الحدود السياسية، كما تلعب الدولة دور كبيراً في كونها مصدراً للتهديد أو الأخطار مثل انتهاك حقوق الإنسان أو التمييز العرقي أو النوعي أو التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، وهناك صور أخرى للأخطار تشمل تخلي الدولة عن مواطنيها للعصابات والمليشيات والإرهابيين والمجرمين وحتى منتهكي البيئة، بالإضافة إلى ذلك هناك أخطار تقع من الدول على مواطنيها مثل التلوث والمجاعات والأمراض والمخدرات أو أسلحة الدمار الشامل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أ.د. حسن عبد المجيد عباس، دور الثقافة في محو الأمية تعلم اللغة العربية الفصحى انموذجاً، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، 2018-2019، ص 580.

<sup>2</sup> - د. إبراهيم بن محمد علي الفقي، الأمن الفكري المفهوم - التطورات - الإشكالات، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري - المفاهيم والتحديات، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز للدراسات، جامعة الملك سعود، 2009، ص 22-23.

٦- الخطاب الاعلامي: لا شك أن هناك الكثير من القضايا المرتبطة بالهوية الثقافية الوطنية والتي تتأثر بالخطاب الإعلامي سلبا وإيجابا منها الانتماء الوطني وهو أكثر مسألة مرتبطة بالثقافة الوطنية، إذ أن الخطاب الإعلامي إذا لم يكن موحدا ومتقنا فإنه قد يؤدي إلى تفكك وضعف الانتماء الوطني بكل أبعاده حتى في حالة وجود تمازج بين المكان والقيم والثقافة، كذلك يؤثر الخطاب الإعلامي في اللغة التي ترتبط بها الثقافة الوطنية والتي تشكل هوية أبناء البلد، إذ أن ثقافة كل بلد تكمن في لغتها، فاستخدام الخطاب الإعلامي لمفاهيم ومصطلحات ومناهج بعيدة عن لغة البلد من الممكن أن يؤدي كمحصلة إلى فرض طريقة مختلفة في التفكير والسلوك عن تلك التي تتسم بها الثقافة الوطنية، بالإضافة إلى ما سبق فإن للخطاب الإعلامي أثره الواضح على منظومة القيم والأخلاق والعقائد، فهذه المنظومة تتأثر بما يؤسس له الخطاب الإعلامي ويسعى لنشره وإشاعته في الوسط الاجتماعي والشعبي من قيم وأخلاقيات وعقائد سواء كانت صالحة ونافعة أم فاسدة وضارة، وفي هذا الصدد رأينا كيف تغيرت الكثير من القيم والسلوكيات والمتبنيات الفكرية لدى الشعوب بعد الثورة الرقمية والتي وظفها الإعلام لتحقيق أهداف وغايات منها نبيلة وأخرى ساعية لتفكيك المجتمعات وإضعافها<sup>١</sup>.

### الفرع الثاني

#### المهددات الخارجية للأمن الثقافي

ولا تقتصر مهددات الامن الثقافي على المخاطر الداخلية للدول والمجتمعات بل تمتد لتشمل جملة من المخاطر والمهددات الخارجية والتي منها:

١- العولمة الثقافية: يعد البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة من أخطر أبعادها، فهي تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافة واحدة، وإحلالها محل الثقافات الأخرى؛ مما يعني تلاشي القيم والثقافات القومية، وإحلال القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدماً محلها، ويشير مصطلح العولمة الثقافية الى انها "محاولة تعميم افكار ومبادئ

<sup>١</sup> - د. قحطان حسين طاهر، الخطاب الإعلامي وأثره في الهوية الثقافية الوطنية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني، <https://www.mcsr.net/news598> ، تاريخ الزيارة ٢١/١/٢٠٢٢.



ونظم وقيم ومعتقدات، وأنماط من السلوك والعادات وطرائق المعيشة الغربية واعطائها صبغة العالمية، ثم محاولة إحلالها بل وفرضها على حساب الافكار والثقافات والقيم والمبادئ والاخلاق والانماط السلوكية والمعيشية الخاصة بالمجتمعات الاخرى، لاسيما المجتمعات الاسلامية<sup>1</sup>، وهكذا بات واضحاً أن مخاطر العولمة تمس بشكل مباشر ميدان الثقافة والحضارة، بل يمكن أن تتجه نحو صراع الحضارات، فالسعي إلى فرض هيمنة ثقافة واحدة تكون نتيجته إما انتهاء الثقافة الأضعف وذوبانها، أو توقعها حول نفسها، أو تفجيرها وتفتيتها لصالح جماعات داخلية أو خارجية، الأمر الذي أدى إلى انقسامات عرقية وطائفية، ثم صراع الثقافات في النهاية، وبالتالي التأثير سلبياً على الهوية الثقافية للمجتمع<sup>2</sup>، فالعولمة ليست مجرد تهديد بالسيطرة على الدولة وقرارها و سياستها و التحكم بالاقتصاد من خلال التنافس على الأسواق، إن لها أهدافاً و نتائج موصولة بذلك و مبنية عليه تصل إلى أبعد من ذلك بكثير، و هي تطل ثقافات الشعوب و هوياتها القومية و الوطنية وتهدد مصالحها و خصوصياتها في الصميم، وترمي إلى تعميم نموذج من السلوك و أنماط العيش و فرض منظومات من القيم و طرائق التفكير و التدبر و التدبير، و تكوين رؤى و أهداف تعمل في خدمتها، ومن ثمة فهي تحمل ثقافة تغزو بها ثقافات و مجتمعات أخرى، و تؤدي إلى تخريب منظمات قيم و إحلال قيم أخرى محلها ليست بالضرورة أفضل من القيم التي لحقها التخريب، فضلا عن كونها لا ترتبط بخصوصيات الأمم و ثقافتها<sup>3</sup>.

كذلك تعمل العولمة الثقافية على تهديد الهويات الوطنية وفقدان الثقة في الشخصية الوطنية والتقاليد المحلية واحداث حالة من الاغتراب بين الانسان وتاريخه من خلال اقناع الافراد ان سبب تخلفهم هو ارتباطهم بقيمهم وتراثهم ومرجعياتهم، الامر الذي

<sup>1</sup> - د. اسماعيل علي محمد، العولمة الثقافية وموقف الاسلام منها، ط1، دار تنوير للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص12.

<sup>2</sup> - حمدي حسن عبد الحميد المحروقي، مرجع سابق، ص177.

<sup>3</sup> - صفية نزارى، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر- تونس- المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق، 2011، ص30.

جعل ابناء المجتمع في غربة عن ثقافتهم مما ينعكس على ظهور حالات من التذمر وحب الفوضى والخروج عن القانون وفقدان الثقة بالنفس والاحساس بالدونية مما يسهم في ضعف المجتمع وخلخلته<sup>١</sup>.

٢- عولمة التعليم: يعتبر المجال التعليمي والتربوي هو الاله من نوعه بالنسبة للعولمة والغزو الثقافي، ليس فقط لارتباطه بالأطفال والباب الذين يشكلون حاضر الامة ومتقبلها فحسب، بل لأنه يشكل ذاكرة الامة وتاريخها ووعيها وادراكها وثقافتها وهويتها ومعتقداتها الدينية والسياسية والايدلوجية، وانساقها القيمية وابنيها الاجتماعية، اذ ان التعليم متعدد المضامين ومرتبطة مباشرة وبشكل اساسي بنهضة المجتمع وتقدمه<sup>٢</sup>، غير اننا نجد ان التعليم اليوم بات وسيلة اختراق للثقافات واداة لزراعة امنها وذلك من خلال اخراق نظام التعليم بصور عدة أشد مكررا ودهاءاً وخبثاً سواء عن طريق انشاء مدارس و معاهد وجامعات تتبع الاستعمار الثقافي مباشرة أو عن طريق التدخل غير المباشر في محتوى التعليم وبت افكاره من خلاله<sup>٣</sup>، كذلك اعتماد اسلوب التعليم الانتقائي الطبقي و يقصد به "التمييز بين طبقات المجتمع في تلقي أنماط من التعليم لا تكون بالضرورة ذات توجه واحد، بل تتميز عن بعضها في الأهداف و الوسائل"<sup>٤</sup>، وكذلك ظاهرة تقشي المدارس الأجنبية أو ما يسمى بمدارس اللغات التي تؤدي إلى تغيير أسنة الشعوب ومحاربة اللغات المحلية، ونصيب اللغة العربية من هذا النشاط التخريبي كبير جداً بفضل ما دخل على المنهج التعليمي في كل المراحل من تعديلات قضت على علاقة النظام التعليمي باللغة والدين، اذ ان الذي ينتج عن غلبة لغة على لغة هو ن تذوب شخصية الامة صاحبة اللغة المغلوبة تدريجياً في الامة الغالبة، مما يجعلها تفقد ما كانت تحمله في ذاكرتها من افكار ومعتقدات

١- حمدي حسن عبد الحميد، دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، بحث منشور في مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد٧، ٢٠٠٤، ص١٧٦.

٢- د. صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الاعلامية والثقافية والسياسية من الترغيب والتنويم الى الصراع والتدمير، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٠.

٣- محمد محمود النجيري، مرجع سابق، ص٧٠.

٤- صفية نزارى، مرجع سابق، ص٨٤.

وتنقطع عن تراثها وأصلها فتتسأ اجيال فاقدة الهوية لا تراث لديها ولا انتماء، وتزداد الخطورة هذه لدى المجتمعات النامية والاقليات حيث تتعرض لغتهم لتهديد وتهميش مستمر مما يهدد كيانها وبقائها<sup>1</sup>، زيادة على المناهج الاجنبية المستوردة وما تركته من تأثيرات خاصة في المدارس الدولية والتي تدرس مناهج اجنبية مستوردة مرتبطة بثقافة البلد الاجنبي الذي تنتمي اليه المدرسة الدولية الامر الذي يترتب عليه تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية والتركيز على تاريخ وجغرافية الدول الاجنبية كون هذه المدارس تتعارض مع الدور الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية التي ينبغي ان تقوم بها المدرسة المتمثل في نقل ثقافة المجتمع وقيمه للأجيال القادمة الامر الذي يؤثر سلبا على قيم المجتمع ويدمر الهوية الذاتية<sup>2</sup>، يضاف الى ذلك خصخصة التعليم الذي تكمن خطورته في انه مشروع تجاري استثماري خاص لا يهتم بالجودة التعليمية<sup>3</sup>، ونظام الابتعاث الى الخارج الذي ينعكس سلبا على الامن الثقافي من خلال امكانية تأثر بعض المبتعثين ببعض القيم والافكار والتصورات الموجودة في الثقافة الغربية ونقل ما يتعارض مع قيم مجتمع المبتعث، مما يترتب عليه اثارا سلبية تطال المجتمع بأسره<sup>4</sup>، ومن سلبيات العولمة على التعليم أنها تريد أن تطبق في العالم كله نظاما تعليميا حياديا موحدًا الذي يقوم على المادية بحتة ولا يترك للدارسين فرصة لدراسة الإسلام كنظام للحياة شامل بل كدين مثل غيره من الأديان يشتمل على طقوس وعبادات ويترك للفرد حرية لممارسة هذه الطقوس الدينية أو تركها، إذ إن العولمة تعطي الفكرة بأن الإسلام يعنى الرجعية والتخلف لا يشجع على التقدم ودراسة العلوم الحديثة والتكنولوجية<sup>5</sup>، كما استطاعت

<sup>1</sup> - نادية يوسف كمال، التعليم باللغات الاجنبية في المرحلة الابتدائية. توجهات غائبة واتجاهات غالبية، بحث منشور في مجلة كلية التربية - بنها مج 7، ع 23، 1996، ص 51.

<sup>2</sup> - ولاء السيد عبد الله السيد، دراسة مقارنة لسياسات العمل بالمناهج الدراسية بالمدارس الدولية في جمهورية مصر العربية واليابان وفرنسا، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 35ع، ج 1، 2011، ص 743.

<sup>3</sup> - د. صابر حارص، مرجع سابق، ص 60-61.

<sup>4</sup> - محمد بن مضي التوم العنبي، الامن الثقافي لدى الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة في استراليا، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 2007، ب.ص.

<sup>5</sup> - د. أبو بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، بحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، مج 4، 2007، ص 12.

العولمة الثقافية أن تخضع النظم التربوية التعليمية لشروطها، وتقرض نماذج وفلسفات تربوية خاصة تساهم في تغيير اتجاهات الافراد من خلال اختراق المنظومة التربوية المحلية، وبالتالي الوصول إلى تناقضات بين الأصالة والمعاصرة، مما يؤدي إلى تغيير ملامح المنظومة التربوية لمصالحة منظومة العولمة الثقافية<sup>١</sup>.

٣- التكنولوجيا المعاصرة والانترنت: تعد التكنولوجيا التي تضم شبكات الكمبيوتر و نظام الأقمار الصناعية، من أهم الوسائل التي أثرت و لازالت تؤثر في عالمنا، خاصة بالنظر إلى نسبة اعتمادها من طرف الشعوب و التي أثرت بشكل كبير في الأوضاع الثقافية للمجتمعات، حيث لا تعرف هذه الشبكات حدودا تمنعها من إيصال الكم الهائل من المعلومات و الأخبار خاصة أنها لا تتعرض للرقابة المحلية<sup>٢</sup>، إذ أدت التكنولوجيا المعاصرة لا سيما تكنولوجيا الاتصال والنقل، إلى دمج العالم في إطار قرية واحدة كبيرة ولم يبق في العالم الكثير من الجماعات البشرية المعزولة، بل إن أقصى الجزر أصبحت سهلة الوصول وأبعد الغابات يسيرة الدخول، ولم تعد عملية الاتصال تواجه عوائق الحواجز الجغرافية ولا تدفق المعلومات متوقفاً عند حدود عرقية أو ثقافية أو لغوية أو سياسية ولم يعد الشرق معزولاً عن الغرب إذ أن الجانبين يلتقيان ويتصلان ويتبادلان الأفكار فيما بينهما، والواقع أن تبادل الأفكار هذا يسبب قيام تعديلات وتوافقات متبادلة، ويطلق علماء الاجتماع على هذه التعديلات أسماء شتى، منها التغيير الاجتماعي، والتغير الثقافي، والتأثر الثقافي... الخ ، وبالرغم من أن التأثير متبادل بعض الشيء، إلا أن التبادل بين الشرق والغرب ليس متساوياً تماماً، فقد كان تدفق الأفكار والتأثير الثقافي في القرنين أو الثلاثة الأخيرة على الأقل، أقوى في الاتجاه المؤدي من الغرب إلى الشرق منه في الاتجاه المضاد، ومن ثم استلزم الأمر أن يجري الشرق تعديلات أكثر أو يتعرض لتغير ثقافي أوسع في استجابته لأفكار الغرب من

<sup>١</sup> - عبير ياسر الحلبي، العولمة الثقافية وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية التربية، قسم علم النفس، ٢٠١٦، ص ٥٧.

<sup>٢</sup> - صفية نزارى، مرجع سابق، ص ١٢٩.

استجابة الغرب لأفكار الشرق، وقد بلغ هذا الفرق حداً جعل أحد أشكال التغيير الثقافي -والذي ندعوه "التحديث" - يبدو كتيار عالمي غير قابل للردع أو الاحتواء.<sup>1</sup>

أما عن أثر الإنترنت فقد اشارت الدراسات الى الآثار السلبية لشبكات الإنترنت على الشباب فهي قد سمحت بتوفير مجالات خصبة للأفكار المنحرفة لدى الشباب سواء كانت هذه الانحرافات عقائدية أو فكرية أو أخلاقية أو إجرامية<sup>2</sup>، كذلك تضافر عمل البث الإعلامي الفضائي مع ثورة الاتصالات الحديثة المتمثلة في شبكة الإنترنت وما تبثه القوى المسيطرة عليها من قيم ثقافية ومفاهيم عقائدية وانحرافات سلوكية بطريقة مبهرة ملحة مستمرة ليجعل من الغزو الثقافي نوع من الفرض الواضح لثقافة واحدة، فالأمر أشبه ما يكون بغسيل الدماغ وهذا بالضبط ما تقوم به شركات الاتصال فكثرة ترويج المعلومة وبثها في أكثر من موقع، يحدث لها في نهاية المطاف تجاوباً ملموساً في سلوك الناس<sup>3</sup>، كما تعد الإمكانيات الهائلة في مجال الإعلام و المتمثلة في وكالات الأنباء و الأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية التي تجعل من وسائل الإعلام سوقاً لترويج المنتجات الإعلامية بما تحمله من قيم ثقافية غريبة مناوئة، ليصبح لوسائل الإعلام تأثير بالغ على توجيه فكر الشباب و ثقافتهم، تأثيراً يدركه قلة من الشباب من حيث ما تقوم به من ناحية الترويج لثقافة العولمة، و ترسيخ المفاهيم الموجهة، و الاستحواذ على جزء كبير من تفكيرهم و بإرادتهم<sup>4</sup>.

٤- التبعية الثقافية: نعني بالتبعية الثقافية ذلك النمط من العلاقة التي

تجعل ثقافات ما تعتمد اعتماداً بنوياً في إنتاج ثقافتها على ثقافات أخرى تمارس عليها سيطرة ما، سواء بسبب تفوق هذه الثقافات الأخيرة أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافة الضعيفة و عدم قدرتها على إنتاج القيم و المعاني و الأفكار والأنماط السلوكية،

<sup>1</sup> - شريف كناعنة، مرجع سابق، ص 63-64.

<sup>2</sup> - علي بن عبد الله العسيري، الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004، ص 50.

<sup>3</sup> - صلاح الحارثي، دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، وزارة المعارف السعودية، 1997، ص 10.

<sup>4</sup> - صفية نزارى، مرجع سابق، ص 127.

التي تحتاج إليها مجتمعاتنا، وتظهر صورة هذه التبعية في إحلال قيم وعادات وأنماط سلوكية محل القيم السائدة في هذه المجتمعات<sup>١</sup>، وتجدر الإشارة الى إن التبعية ليست وليدة اليوم بل هي نتاج محاولات متكررة عبر سنوات طويلة، حيث كان المستعمر الأوروبي يهدف إلى القضاء على الرموز الأساسية للثقافات، وذلك بإحداث تغييرات في التنظيم الاجتماعي بما يملكه من مجالات متعددة<sup>٢</sup>، وهو ما ارتبط بالتميط الغربي وخصوصا الأمريكي للحياة اليومية (عادات الغذاء، اللباس، العمارة) وبمنجزاته الثقافية(الموسيقى، الغناء، الفن، السينما)، وطالت هذه الهيمنة أقطارا عديدة من العالم منها اليابان وأوروبا وتتجسد سرعة التتميط من خلال سعي قووي نحو نشر وتعميم أسلوب العيش الغربي بدعوى التحديث أي رفع المستوى الحضاري لبعض أقطار العالم<sup>٣</sup>.

٥- الهجرة: تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة تعتمد أساسا على العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات كما أنّ لها دورا محوريا في دعم التواصل الثقافي بين كافة الحضارات، وتمّ الاعتراف بها دوليا من أكثر من ربع قرنٍ ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنها انتقال الأفراد من وطنهم إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة فيه، واتسمت الهجرة بكونها أحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأوروبية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع مختلفة ميكانيكية، فكرية، وسياسية، في حين أن النوعين الأولين للهجرة ناجمة عن طلب السوق والتي تتمثل في الهجرة الطوعية للعمالة، أما النوع الثالث يكون بسبب الحروب الأهلية مثلما حصل في مالي وسوريا أو بسبب التطهير العرقي مثلما حصل في العراق، وقد أحدثت هذه الهجرة تحولات عميقة في الأمن الثقافي لأوروبا بعد أن أحدثت تغييرات في الأسس

١- عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 83، 1986، ص16.

٢- د. لؤلؤة بنت عبد الكريم القويقي، تعزيز الحرية الثقافية المنضبطة، ملحق خاص، العدد ٣، ج٢، 2018، ص١٣٨.

٣- محمد شقشوق، العولمة الثقافية المفهوم والتجليات، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص١٤١.

الاجتماعية والثقافية لها وأدت إلى تفاقم الصراعات كونها تخرق ثقافة البلد المضيف، لأنّ المهاجرون المنحدرون من أصل واحد يميلون إلى الاستقرار في مدن معينة ويخلقون بالتالي جيوبا من جيوب المهاجرين لإمكانية المحافظة على روابطهم الثقافية والاجتماعية<sup>1</sup>، كذلك تهدد الأمن المجتمعي نتيجة تسببها في حدوث تحول كبير في التركيبة الأساسية للمجتمع، فالتدفق الواسع النطاق للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلفة، قد يؤدي إلى أن تصبح ثقافة هؤلاء المهاجرين هي المهيمنة في نهاية المطاف، من جانب آخر يؤدي تهجير السكان الى تشكيل مصدر آخر لتهديد الأمن بالنسبة للمجتمعات سواء لتسببه في نشوء صراعات أو حصول تطهير اثني، أو لإحداثه انخفاض في النمو الطبيعي للسكان<sup>2</sup>، اذ انه في أحيان كثيرة تلجأ جماعات الأغلبية إلى عملية نقل أو تبادل للسكان بين الأقاليم، داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، بهدف التقليل من شدة الخلافات بين الأقليات، ومنع تفجر الصراعات بينها لكن عملية نقل السكان لا تتم دوما في إطار سلمي توافقي ومنظم حيث يمكن أن تتخذ هذه العمليات شكلا عنيفا وعدوانيا؛ كأن توجه الأغلبية أمرا مباشرا وصريحا إلى أقلية ما بضرورة مغادرة البلاد أو الإقليم، إلى إقليم آخر أو دولة أخرى أو أن تتخذ أسلوبا غير مباشر للتهجير أو نقل السكان، من خلال التضييق الممنهج على أفراد جماعة ما بالشكل الذي يدفعهم في الأخير إلى الهجرة وترك الديار<sup>3</sup>.

٦- النزاعات الدينية أو العرقية والصراعات: لقد اندثر شكل الدولة ذات الثقافة الواحدة والمتجانسة تماما، وبات المجال مفتوحا لنشوء هويات جديدة او تشكلها، اذ اخذت النزاعات الأقلوية تتزايد ويتعالى صوتها بتواتر بات يعرض الوحدة والسيادة الوطنية للتهديد، ومن جهة ثانية فإن العلاقات بين الجماعات اصبحت اكثر عرضة للمساءلة والتفاوض والنزاع، بغية البحث عن تسويات تضمن مصالح الجميع، وعلى المستوى العالمي برزت الصراعات الدينية والقومية والاثنية الى الساحة بحدة لم يسبق

<sup>1</sup> - وهيب بوسعدية، حمود صبرينة، مرجع سابق، ص 386.

<sup>2</sup> - منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014، ص 21.

<sup>3</sup> - منيغر سناء، مرجع سابق، ص 108.

لها مثل، وهكذا فإن مفهوم الدولة القومية بصفتها التجسيد السياسي لمرحلة الحداثة يكاد يتلاشى في سياق ما يشهده عالمنا الراهن من صرعات قائمة على الهوية، ولا يخفى على المتابع ملاحظة التغيرات الكبيرة التي طرأت على خارطة توزيع الافراد والجماعات والثقافات، كما على الخارطة السياسية بسبب الحروب وسياسات التطهير العرقي وتواتر الهجرات، مما أدى الى تحول الكثير من المجتمعات المتجانسة ثقافيا الى مجتمعات متعددة الثقافات، بما يسمح بالقول ان نسبة كبيرة من السكان في كثير من الدول باتت تتحد من دول او من ثقافات اخرى، وخارطة الثقافات هي الخارطة الاكثر عرضة للتغيير في عالمنا المعاصر، إذ تندثر لغات وتتشكل نزاعات ثقافية وحركات اجتماعية وتنشأ صرعات جديدة بتواتر مطرد، وهكذا تنتصر جماعات وتخسر اخرى وتتبدل المواقع في شبكة العلاقات بين هذه الجماعات فتتغير هندسة مراكز القوى والهيمنة<sup>1</sup>، فالنزاع العرقي أو الديني يكون عند فرض لغة أو ديانة أو طريقة حياة معينة لشعب معين وتوصيف بعض الثقافات بالوضيعة أو المختلفة، ففي جنوب إفريقيا وأمام التفرة العنصرية حاول الحكام إبقاء الناس منفصلين كحرمان بعض المجموعات من حقوق المواطنة وأسوأ من ذلك محاولة القضاء على مجموعات من السكان بالقتل الجماعي مثل رواندا، كما تنشأ نزاعات بين مختلف هذه الطوائف بسبب التعصب الديني كالمناقشات حول اختيار اللغة الرسمية أو التمثيل السياسي للفئات العرقية أو الدينية أو العلاقات بين الدولة والدين بل قد يتطور الأمر إلى النزاع المسلح والحروب الأهلية وغيرها من النزاعات الداخلية<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث

#### الاليات الدولية لتعزيز وحماية الامن الثقافي

يدخل التراث المادي وغير المادي والطبيعي والمغمور بالمياه في مكونات الهوية الثقافية ويشكل رصيدها التاريخي والحضاري الذي يدخل في عمق الشعور بالهوية

<sup>1</sup> - طالب العلي، مرجع سابق، ص ١٢.

<sup>2</sup> - الجمعية العامة تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، سبتمبر 2001، ص ٦-٢٧.



والانتماء الخاص بها، ولذلك لا بد من التفكير في مختلف الوسائل الفكرية والمادية والقانونية... الخ، لحماية وصيانة وتثمن هذا التراث بمختلف مكوناته وتجلياته، والذي أخذ يتعرض للتدمير والسلب والنهب والاستغلال بمختلف أنواعه، وبخاصة في العقود الأخيرة من جراء الحروب، أو من جراء الاتجار المادي بهذا التراث، ولما كانت هنالك وسائل كثيرة للتصدّي لما يعرف بالغزو الثقافي والفكري أو الرّدّة الثقافية والفكرية وتحقيق الأمن الثقافي كالوسائل الاعلامية، والوسائل الدينية، والوسائل الأمنية، والوسائل الاجتماعية، والوسائل الرياضية والسياحية، والوسائل القانونية التي يبقى لها الدور الأكثر فاعلية وتأثراً في حماية الأمن الثقافي للفرد والمجتمع، اذ مثلما تحتاج الأوطان إلى جيوش وأسلحة تحمي حدودها، فإنّ المجتمعات تحتاج إلى ما يحفظ لها أسس قيامها وبقائها واستمرارها ويحافظ على هويتها المتمثلة في ثقافتها لأنّ الخلل الذي يلحق بالهوية والثقافة يؤدي بلا شكّ إلى اهتزاز قواعد المجتمع وتهديد وجوده، وبما أنّ الأخطار التي تهدّد الأمن الثقافي تتجدّد وتتطوّر باستمرار فإنّ من الضروري الحرص على تجديد آليات الحفاظ على الأمن الثقافي ووسائل الدفاع عنه وتطويرها باستمرار، تماماً مثل الحرص على تطوير وسائل الدفاع عن التراب الوطني بتطوّر أشكال الأخطار التي تهدده.

تسعى الاتفاقات وأنشطة وضع المعايير على الصعيدين الاقليمي والدولي الى حماية بعض الرموز الاساسية للتنوع الثقافي ومعالم الهوية الثقافية والترويج لها وهو ما نلاحظه في التطور الذي يقود من اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتي نصت على " الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد بالاستعداد منذ وقت السلم، لوقاية الممتلكات الثقافية الكائنة في أراضيها من الأضرار التي قد تتجم عن نزاع مسلح، باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة"<sup>1</sup>، كما ألزمت الدول الأطراف فيها باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى<sup>2</sup>، واعطت حماية خاصة لهذه الممتلكات من خلال تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن

<sup>1</sup> - المادة 3 من اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية لعام 1954.

<sup>2</sup> - المادة 4 من اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية لعام 1954.

تكفل حصانة الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة بامتاعها عن أي عمل عدائي نحو هذه الممتلكات<sup>١</sup>، كذلك اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٧٠ حيث تضمن العديد من الاحكام حول الوقاية من الاتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية، واعداد هذه الممتلكات وتدابير الحماية الواجب اتباعها من قبل الدول الاطراف، والرقابة عليها، والتعاون الدولي<sup>٢</sup>، واتفاقية حماية التراث الثقافي لعام ١٩٧٢ والتي تهدف الى صون واحترام التراث الثقافي غير المادي والزام الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، حيث عرفته بأنه هو "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي، وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة"<sup>٣</sup>.

ايضا اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١، التي حددته بأنه هو "جميع آثار الوجود البشري التي لها طابع ثقافي أو تاريخي أو أثري والتي كانت مغمورة بالمياه جزئياً أو كلياً ، بشكل دوري أو مستمر ، لمدة ١٠٠ عام على الأقل"<sup>٤</sup>، وحددت الاتفاقية الالتزامات والاجراءات اللازمة لحماية التراث الثقافي داخل البحر الإقليمي ،

<sup>١</sup> - المادة ٩ من اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤ .

<sup>٢</sup> - المواد ٥، ٦، ٧، ٩، ١٣، ١١ من اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٧٠ .

<sup>٣</sup> - المواد ١ و ٢ من اتفاقية حماية التراث الثقافي لعام ١٩٧٢ .

<sup>٤</sup> - المادة ١ من اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١ .

المنطقة المجاورة ، المنطقة الاقتصادية الخالصة<sup>١</sup>، واتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقافي غير المادي التي تعكس امتدادا تدريجيا لمفهوم التراث الثقافي الذي يتزايد فهمه باعتباره يشمل لا التعبيرات المادية عن ثقافات العالم المتنوعة فحسب بل كذلك تجلياتها غير المادية بما في ذلك التقاليد الشفهية وفنون الاداء والمعارف التقليدية<sup>٢</sup>.

زيادة على الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام ٢٠٠١ الذي عدّ التنوع الثقافي تراثا مشتركا للإنسانية، وعملا محركا للتنمية ومصدرا للأبداع، مركزا على اهمية اعمال حقوق الانسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي<sup>٣</sup>، ايضا اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ التي تناولت التبادلات بين الثقافات التي تشكل تراثنا العالمي وهي تهدف الى حفظ خصوصيات الثقافات مع الترويج في الوقت نفسه لتنميتها على نطاق عالمي من خلال التبادلات والتجارة الخاصة بها<sup>٤</sup>، كما عقدت اليونسكو مؤتمرا دوليا هاما في شهر مايو 2007 في باريس، دعت إليه جميع دول العالم، وخاصة وزراء الثقافة فيها، والمسؤولين عن الهيئات والمنظمات الثقافية والمجتمع المدني، وكذلك الهيئات الدينية لإقرار بنود هاتين الاتفاقيتين الهامتين، ولتوقيع الدول على هاتين الاتفاقيتين لمواجهة خطر العولمة الثقافية<sup>٥</sup>.

وفي السياق ذاته نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢ على "١- على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الأثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية، ٢- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات"، وكد على حق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية في التمتع بثقافتهم

<sup>١</sup> - المواد من ٥-١٢ من اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١.

<sup>٢</sup> - المادة ٢ من اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣.

<sup>٣</sup> - المواد من ١-٦ من الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام ٢٠٠١.

<sup>٤</sup> - المادة ١ من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥.

<sup>٥</sup> - د. لؤلؤة بنت عبد الكريم القويطي، مرجع سابق، ص ٤١.

الخاصة دون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز<sup>١</sup>، وقد أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى تحسين دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة في قرارين متتاليين ١٦٦/٦٥ في عام ٢٠١٠ و ٢٠٨/٦٦ في ٢٠١١، وجاء في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن "الثقافة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة؛ وأنها تمثل مصدرًا للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع؛ وأنها عامل هام في بناء الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير شروط النمو الاقتصادي، وتولي البلدان زمام عمليات التنمية"<sup>٢</sup>، وعقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماع خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية بشأن الحماية من الاتجار بالمتلكات الثقافية، الذي وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لمبادرات منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي عام ٢٠١٤، أطلقت منظمة السياحة العالمية واليونسكو والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة معا حملة عالمية لتوعية السياح بجريمة الاتجار بالأعمال الفنية الثقافية<sup>٣</sup>.

لم تقتصر حماية الامن الثقافي على الحماية الخاصة الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بحماية التراث الثقافي بل تمت لتشمل النصوص الواردة في كل من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين منها المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والتي نصت على "في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية، أو دينية أو لغوية، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الأقليات، لا ينكر حقهم في الاجتماع مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم، والاستمتاع بثقافتهم الخاصة، وممارسة طقوس دينهم الخاص، أو استخدام لغتهم الخاصة"، كذلك المواد ١٣-١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ٣١ من اتفاقية حقوق الطفل التي تعترف بالحق في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية.

<sup>١</sup> - المادة ١ و ٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢.

<sup>٢</sup> - تقرير الامم المتحدة (E/HLS/2013/1).

<sup>٣</sup> - تقرير الجمعية العامة A/69/216.

من ذلك يتبين لنا اهمية الجهود الدولية في حماية وتعزيز الامن الثقافي في المجتمع اعترافا بدوره الهام في تعزيز السلم والامن الدوليين وارتباطه الوثيق بالاستراتيجية السياسية للدول نظرا لما يلعبه من دور في تحديد سلوك الفواعل الدولية سواء الافراد او النخب او الدول او المنظمات الحكومية وغير الحكومية لان تأثيره ازداد في العلاقات الدبلوماسية للدول ولذلك باستطاعته التحكم في العالم وتغيير اوضاعه.

#### الخاتمة

نختم بحثنا بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، كالاتي:

اولا: الاستنتاجات:

- ١- الأمن الثقافي هو مفهوم إيجابي وتفاعلي لتأسيس رؤية جديدة للأمن حين يترادف مع الثقافة ويتم استخدامه بالشكل المطلوب لتوفير احتياجات المجتمع ويكفل حرية الرأي والرأي الآخر ويحفظ حقوق الدول والأفراد على حدّ سواء فيما يمتلكون من ثقافات.
- ٢- تتخذ الثقافة أشكالاّ متنوّعة عبر المكان والزمان ويتجلى هذا التنوّع في أصالة وتعدد الهويات المميّزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الأنسانية والتنوّع الثقافي.
- ٣- يمثل التنوّع الثقافي التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.
- ٤- أن الامن الثقافي يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها ، وأي خلل في أحدها يؤدي إلى خلل في باقي مكوناته.
- ٥- يتعرض الامن الثقافي الى جملة من المخاطر والمهددات منها داخلية ضمن الاطار الوطن للدولة ومنها ما هو خارجي تهدف الى اختراق وطمس المعالم الثقافية وتشويه الهوية الثقافية بأساليب ووسائل عدة ابرزها العولمة والتكنولوجيا التواصلية والتعليم والهجرة والنزاعات المسلحة... الخ.
- ٦- تشكل العولمة خطورة بالغة على الامن الثقافي سواء كانت عولمة ثقافية او عولمة التعليم او من خلال ما يرتبط بها من تطور تكنولوجي سيما الانترنت، ولا يقل عنها خطر الصراعات والنزاعات العرقية والاثنية.

٧- هنالك وسائل كثيرة للتصدّي لما يعرف بالغزو الثقافي والفكري أو الرّدّة الثقافية والفكرية وتحقيق الأمن الثقافي كالوسائل الاعلامية، والوسائل الدينية، والوسائل الأمنية، والوسائل الاجتماعية، والوسائل الرياضية والسياحية، والوسائل القانونية التي يبقى لها الدور الأكثر فاعلية وتأثراً في حماية الأمن الثقافي للفرد والمجتمع.

٨- اوجد المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية لحماية وتعزيز الامن الثقافي حماية خاصة كانت ام عامة.

#### ثانياً: التوصيات:

- ١- من الضروري مكافحة انتشار الامية الثقافية في عالم متعلم تكثر فيه الصلات بين الثقافات.
- ٢- ينبغي ان ينظر في انشاء مرصد عالمي يعنى بآثار العولمة على التنوع الثقافي، يعمل كمصدر للمعلومات والبيانات.
- ٣- تنفيذ سياسات وطنية لغوية تهدف في آن واحد الى صون التنوع اللغوي والترويج للكفاءات المتعددة اللغات.
- ٤- تحسين التعليم ممّا يتهدّده من أخطار داخلية وخارجية أحدقت به بفعل العولمة و التسلح بالعلم والمعرفة كوسيلة وغاية لحماية وتعزيز الهوية الثقافية واستخدام العقل والمنطق من أجل إحداث نهضة ثقافية تجمع ولا تفرق شعارها الانفتاح والحوار والتكامل في الداخل والخارج.
- ٥- إيجاد بعض المقررات التي يدرسها الطلاب؛ لتدعيم القيم والأخلاقيات وتعزيزها، ويكون لها دور في التأكيد على الانتماء لدى الطلاب، بحيث تكون نابعة من القيم الأصيلة المرتبطة بعقيدهم الراسخة وثقافتهم الوطنية.
- ٦- العمل على مواجهة الغزو الثقافي والاعلامي لقوى العولمة من خلال التجدد الثقافي والعمل على ولوج عصر العولمة والتكنولوجيا كفاعلين مشاركين وليس كمستغلين ومستهلكين فقط.

٧- الحث على الاهتمام بالبعد الثقافي والاعتراف به وأخذ بعين الاعتبار في اطار عمليات التنمية لأن ذلك يعتبر تأكيداً للهوية الثقافية وتوسيعاً لقاعدة المشاركة في الحياة الثقافية ودعمًا للتعاون الثقافي بين الأمم.

٨- اعمال القواعد القانونية الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي ضمن الاطار الوطني وتفعيل الرقابة القانونية على محاولات طمس وتهميش وتشويه الثقافات المحلية، مع اهمية التأكيد على دور المنظمات والجهات المختصة دوليا بحماية الامن الثقافي في الحفاظ عليه ورصد الانتهاكات التي تطاله.

#### قائمة المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب:

١. ابن فارس، ابة الحسين احمد بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، ط٢، دار الجيل، لبنان، ١٩٩٩.
٢. ابن منظور، محمد بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٠٥.
٣. أمراج عطية السحاتي، الإعلام ودوره في الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل العولمة، بدون دار نشر، ٢٠١٩.
٤. امين هويدي، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.
٥. تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة د. احمد ابو زيد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧.
٦. د. صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الاعلامية والثقافية والسياسية من الترغيب والتثويم الى الصراع والتدمير، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
٧. د. محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم - المشكلة والحل، مؤسسة فريديش إيبيرت، مصر، ٢٠١٦.
٨. د. اسماعيل علي محمد، العولمة الثقافية وموقف الاسلام منها، ط١، دار تنوير للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١.
٩. سعيد إسماعيل علي، ثقافة البعد الواحد، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
١٠. شريف كناعنة، دراسات في الثقافة والتراث والهوية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية رام الله - فلسطين، ٢٠١١.
١١. صلاح الحارثي، دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، وزارة المعارف السعودية، 1997.
١٢. صلاح عمر الصادق، دراسات سودانية في الآثار والفلكلور والتاريخ، دار عزة، الخرطوم، 2006.
١٣. طالب العلي، سلسلة التربية المدنية ٨\_ الهوية، ط١، بيت المواطن للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ٢٠١٦.
١٤. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

١٥. علي بن عبد الله العسيري، الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للإنترنت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٤ .
١٦. علية أحمد عابدين، دراسة في سيكولوجية الملابس، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 .
١٧. محمود محمود النجيري، الامن الثقافي العربي التحديات وافاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١ .
- ثالثا: الرسائل والاطاريح:
١. صفية نزارى، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات -الجزائر- تونس- المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق، ٢٠١١ .
٢. عبير ياسر الحلبي، العولمة الثقافية وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية التربية، قسم علم النفس، ٢٠١٦ .
٣. محمد بن ماضي التوم العتيبي، الامن الثقافي لدى الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة في استراليا، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧ .
٤. مختار حسني شيبلي، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة اهل البيت ، ٢٠١٢ .
٥. منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ، ٢٠١٤ .
- رابعا: البحوث والدوريات:
١. أ.د حسن عبد المجيد عباس، دور الثقافة في محو الامية تعلم اللغة العربية الفصحى انموذجاً، بحث منشور في مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية، كلية الاداب، عدد خاص بالمؤتمرات، ٢٠١٨-٢٠١٩ .
٢. بلغيث سلطان دور الفضائيات العربية في تحقيق عالمية الثقافة العربية، شؤون عربية، العدد 131 ، 2007 .
٣. حسن مكي محمد أحمد، الواقع الثقافي في السودان، مجلة دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية ، ب.ت .
٤. حمدي حسن عبد الحميد المحروفي، دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 7 ، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة، 2004 .
٥. د. أبو بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، بحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، مج ٤، ٢٠٠٧ .
٦. د. فوزي محمد الهادي شحاتة، مشكلات الشباب ... أزمة هوية ثقافية، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠١٦ .
٧. د. لؤلؤة بنت عبد الكريم القويطي، تعزيز الحرية الثقافية المنضبطة ، ملحق خاص ، العدد ٣ ، ج ٢ ، 2018 .



٨. د. إبراهيم بن محمد علي الفقي ، الأمن الفكري المفهوم – التطورات - الإشكالات، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الاول للأمن الفكري – المفاهيم والتحديات، كرسي الامير نايف بن عبد العزيز للدراسات، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٩.
٩. د. محمد عبد الحمزة خميس الديني، العلاقة التبادلية بين بناء الفرد معرفيا وتحقيق الامن الثقافي- قراءة معرفية في تراث اهل البيت(ع)، بحث منشور في مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد ٥٧، ٢٠٢٠.
١٠. عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 83، 1986.
١١. محمد شقشوق، العولمة الثقافية المفهوم والتجليات، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32.
١٢. نادية يوسف كمال، التعليم باللغات الاجنبية في المرحلة الابتدائية- توجهات غائية واتجاهات غالبية، بحث منشور في مجلة كلية التربية – بنها مج ٧، ع ٢٣، 1996.
١٣. ولاء السيد عبد الله السيد، دراسة مقارنة لسياسات العمل بالمناهج الدراسية بالمدارس الدولية في جمهورية مصر العربية واليابان وفرنسا، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٣٥٤، ج ١، 2011.
١٤. وهيب بوسعيدة ، حمود صيرينة، الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد ١١، 2017، ص 379.
- خامسا: الاعلانات والمواثيق الدولية:
١. اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية لعام 1954.
٢. اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية لعام 1970.
٣. اتفاقية حماية التراث الثقافي لعام 1972.
٤. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام 1992.
٥. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001.
٦. الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001.
٧. اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003.
٨. اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي لعام 2005.
- سادسا: التقارير الدولية:
١. ST/ESA/SER.A/226 ، تقرير الامم المتحدة حول السكان والتعليم والتنمية، نيويورك، 2003.
٢. تقرير الامم المتحدة (E/HLS/2013/1).
٣. تقرير الجمعية العامة A/69/216.
٤. الجمعية العامة تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، سبتمبر 2001 .
- سابعا: المواقع الالكترونية:

١. أبعاد الأمن الثقافي لدى الشباب، مقال متاح على الموقع الإلكتروني،  
[http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id\\_article=38](http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=38)

٢. د. قحطان حسين طاهر، الخطاب الإعلامي وأثره في الهوية الثقافية الوطنية، مقال متاح على  
الموقع الإلكتروني، <https://www.mcsr.net/news598>

٣. سالم سالمين النعيمي، الأمن الثقافي وتحدياته المعاصرة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني  
<https://uae71.com/posts/5090>

٤. كويشيرو ما تسورا، رسالة بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للغات 2008 ، متاح على موقع  
اليونيسكو التالي <http://www.un.org/arabic/events/iy>

ثامنا: المراجع الإلكتروني:

1. Miller, Benjamin "The Concept of Security: Should it be Redefined?"  
"Journal of Strategic Studies, Vol.24, Issue2, June, 2001, P13.
2. Richard A. Matthew, Jon Barnett, Bryan McDonald, and Karen L. O'Brien  
Global Environmental Change and Human Security ,The MIT Press  
Cambridge, Massachusetts London, England , 2010, p5.